منها «التشكيلات القضائية» و«التعيينات العشوائية» وقانون «قيصر».. وتوقعات برفض صندوق النقد الدولي المطالب اللبنانية

التطورات تعزز فرص استقالة حكومة دياب.. ومصادر تتوقعها نهاية الشهر

بيروت ـ عمر حبنجر

الملابسات التي رافقت بتعجيل جلسة مجلس الوزراء أمس، أظهرت هشاشة الحالة السياسية التي يمر بها لبنان، وصغرت في عيون اللبنانيين المشدوهين، حيال ما يجري على مستوى سلطتهم من تقاسم للمناصب وتحاصص لشاغليها، بصرف النظر عن مبدأ الموظف المناسب في المكان المناسب، وسط إصرار المسؤولين على التصرف كوكلاء تفليسة برسم التصفية لا كرجال دولة ومسؤولين مغلفين مصالحهم الذاتية والفئوية، بالغشاء الطائفي أو المذهبي المبرر للفساد.

المضحك المبكي، أن يصادف عيد مولد المعالج الفيزيائي محمد أبوحيدر، موعد الجلسة الأسبوعية لمجلس الوزراء، ما زاد بعمره للوظيفة المطروحة له، وهي المديرية العامة لوزارة الاقتصاد والتجارة يوما واحدا، وبما انه ليس من اليسير تصغير عمره في قيود الأحوال الشخصية، استطاع وهذه تحسب له لا عليه، ان يقنع رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، ومعهما 18 وزيرا من أصل عشرين، تبعا لمقاطعة وزيري المردة للجلسة، الى تعديل موعد جلسة مجلس الوزراء برمته! فيما البلد غارق في العتمة، واقع في عين الجوع، في ظل حكومة تسعى «للإنقاذ» من خلال سياسة الفضاء على الدين العام، من خلال القضاء على الدائنين.

وأكثر من ذلك، ان مرسوم تعيين أبوحيدر المدرج ضمن حصة رئيس السلطة التشريعية نبيه بري، يتطلب اقراره حوالي 15 يوما، بسبب إلزامية مروره على مجلس الخدمة المدنية، بحيث جرى التلاعب بتاريخه ليسجل في اليوم الذي صدر فيه.

مقابل هذه الحصة الدسمة للرئيس بري يحصل التيار الوطني، ورئيس الجمهورية على حصة موازية وربما اكثر في التعيينات، متفردا بـ «الوظائف» المخصصة للمسيحيين، خصوصا بعد إعلان سليمان فرنجية انسحاب وزيري المردة من جلسة التعيينات، «على الرغم من عرضهم حصة لنا».

بدورها حركة «أمل»، أصدرت بيانا ردت فيه علاقتها بالشخص (لم تسم ابو حيدر) بتقريب موعد انعقاد جلسة مجلس الوزراء، مشيرة الى أن هذا الأمر حصرا بيد رئيس الحكومة، وبالتنسيق مع رئيس الجمهورية، وان «أمل» لم تتدخل مع أحد ولم تطلب من أحد «وأكثر من ذلك، فقد تخطت حكومة الرئيس حسان دياب القانون الذي أقره مجلس النواب والذي ينظم آلية تعيينات الفئة الاولى، وأصرت على تجاوز هذا القانون بحجة انه لم ينشر بعد في الجريدة الرسمية، علما انه لم ينشر لأن الرئيس عون لم يوقعه، وبالتالي لم يرسله للنشر، لأنه يمنع المحاصصة السياسية للوظائف، العليا، حتى ان الوزير السابق جبران باسيل اعلن عزمه الطعن بهذا القانون أمام مجلس شورى الدولة في حال نشره، بداعي انه يكبل يدي الوزير ويقيد حريته في اختيار موظفي وزارته، وكأنه، أي باسيل، يريد الوزير في وزارته كـ «يوليوس قيصر».

وبالفعل تم تجاوز هذا القانون، قبل ان يجف حبره، برضى أطراف المحاصصة، بمن فيهم النواب الذين صوتوا عليه، ورئيس مجلس النواب نبيه بري الذي حمل القانون توقيعه. وتم تمرير سكة التعيينات المحاصصية، وعلى عينك يا تاجر! أما رئيس الحكومة دياب الذي رفض التعيينات عينها في ابريل الماضي، فقرر المسير بها أمس، وان ينضم الى نادي المحاصصين، بتعيين زوجته السيدة نوارة مولوي دياب، رئيسة لجنة تربوية شكلها لها وزير التربية طارق المجذوب.

وضمن سلة التعيينات، محافظ لمحافظة كسروان وجبيل «المستحدثة»، وتقول مصادر وزارية إن جدول أعمال الجلسة لم يلحظ مثل هذا التعيين، لكن رئيس الجمهورية يستطيع طرحه من خارج الجدول. والمطروح تعيين السيدة بولين ديب كأول محافظة لهذه المحافظة، لكن ذلك يشكل انتهاكا لقانون المحاسبة العمومية، وبالتالي يكون التعيين باطلا، في غياب وجود هذه الوظيفة في الملاك، كون المراسيم التطبيقية لقانون إنشاء هذه المحافظة لم تصدر، وبالتالي ليس لها اعتمادات مالية في موازنة 2020، يضاف الى كل ذلك ان هذا التعيين يخل بالمناصفة المتفاهم عليها بين كبار الموظفين، بحيث يصبح هناك 5 محافظين مسيحيين مقابل 4 مسلمين.

وتتجه قضية التشكيلات القضائية، التي رفض رئيس الجمهورية توقيعها، رغم حصولها على تواقيع رئيس الحكومة حسان دياب ووزيرتي العدل والدفاع ماري كلود نجم وزينة عكر، ما جعل رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي سهيل عبود يلوح بالاستقالة، لكن القضاة والمحامين طلبوا منه المقاومة والصمود.

مصادر بيروتية متابعة قالت ان التشكيلات القضائية التي ردها الرئيس عون رغم توقيعها من قبل رئيس الحكومة ووزيرة العدل والتعيينات «الخنفشارية» التي جرت أو ستجري لاحقا، وفوقها تراخيص المصارف الجديدة التي ينوون إصدارها فيما البلد بحالة إفلاس، فضلا عن التسليم بضياع حقوق السنة في الإدارة الحكومية، كلها عوامل ستعجل في أجل حسان دياب وحكومته.

وقالت المصادر لـ «الأنباء» إن جبران باسيل رفض تعيين محافظ جبل لبنان محمد مكاوي، محافظا بالوكالة لبيروت، بعد إنهاء خدمات المحافظ السابق زياد شبيب، لأنه موقع مسيحي، في حين يصر الآن على اقتطاع قضائي جبيل وكسروان من محافظة جبل لبنان، حتى دون مراسيم تنظيمية لهذه المحافظة المستحدثة، فيما رئيس الحكومة ومعه وزير الداخلية محمد فهمي، لا يحركان ساكنا.

وتتداول المصادر معلومات حول تطورات متسارعة في سورية، باتجاه الحلول، متزامنة مع صدور حكم المحكمة الدولية باغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، محملا حزب الله المسؤولية، وسيرفض صندوق النقد الدولي طلبات لبنان المالية، وبعدها لن يكون أمام حكومة دياب سوى الاستقالة، أقله خوفا من أن تطوله العقوبات الأميركية بموجب قانون «قيصر»، وهذا متوقع آخر الشهر الجاري.

عدد من الناشطين خلال اعتصام أمام قصر العدل في بيروت (محمود الطويل)

رد تويتري عنيف من الحريري على جعجع

بيروت: رد رئيس الحكومة السابق سعد الحريري على كلام لرئيس القوات اللبنانية د.سمير جعجع لصحيفة «الأهرام» المصرية حول مصير الحريري السياسي، وقال: معقول حكيم انت شايف مصيري السياسي كان مرهون بقرار منك؟ الحقيقة هزُلت، يا صاير البخار مغطى معراب او انك بعدك ما بتعرف مين سعد الحريري.

جعجع قال لـ «الأهرام» ايضا: لو كنت مكان العهد (الرئيس ميشال عون) لقدمت استقالتي لأن لبنان يتحرك نحو المجهول.

الحوت لـ «الأنباء»: لبنان بحاجة لحكومة مستقلة عن سيطرة الأحزاب

بيروت ـ أحمد منصور

لفت رئيس المكتب السياسي للجماعة الاسلامية النائب السابق د.عماد الحوت الى «أن موقف الجماعة الاسلامية منذ حراك «17 أكتوبر»، هو ان لبنان بحاجة الى حكومة مستقلة عن سيطرة الأحزاب السياسية، لتقوم بالاصلاحات الضرورية، لأن تلك الاحزاب المتشاركة في السلطة على مدى سنوات، كانت سببا في وصول البلد الى ما نحن عليه اليوم، من شبه انهيار اقتصادي ووضع مالي متأزم، فضلا عن الوضع الذي ينعكس عن الخلافات فيما بينها على الواقع الميداني وفي الشارع».

وقال في تصريح لـ «الأنباء»: «من هذا المنطلق اذا كان هناك تغيير حكومي، لابد أن يكون باتجاه حكومة فعلا مستقلة عن تأثير وتجاذبات الأحزاب السياسية، حتى تستطيع اتخاذ القرارات المناسبة بعيدا عن تأمين مصالح هذه القوى السياسية أو تلك أو هذا الزعيم أو ذاك، ويكون هدفها الرئيسي إنقاذ البلد وتأمين مصلحة المواطن على مستوى الاستقرار الاجتماعي والمعيشي».

ورأى الحوت «ان الفرقاء الذين شكلوا الحكومة، باتوا مقتنعين اليوم أنها تمثل عنوان الفشل، على مستوى الإجراءات الاقتصادية التي تحمي المواطن من التداعيات، وعلى مستوى الخطوات الاقتصادية المطلوبة، لإنقاذ البلد وعلى مستوى وقف المحاصصة والفساد، وأبرز دليل على ذلك اجتماع الحكومة امس بعد ان كان اليوم، والمطروح فيه من خارج جدول الاعمال عملية تعيينات بعيدة عن أي شفافية، وأي معيار كفاءة، وإنما على عملية محاصصة، وقد شاهدنا كيف ان التعيينات المالية توقفت بسبب الخلاف على الحصص وتوزيع المواقع، ورأينا ضرب الدستور بعرض الحائط من خلال وقف التشكيلات القضائية، التي اقرها بالإجماع مجلس القضاء الاعلى، وتعطيل تعيين محافظ لبيروت بالوكالة كما ينص القانون، وهو منصب اصبح شاغرا منذ 22 يوما، كي لا يأتي محافظ جبل لبنان «السني» ليقوم بدور محافظ بيروت، فكل هذه الممارسات السلبية التي تخدش صورة الوطن وفكرة قيامة الوطن وتخدم فقط المصالح الحزبية الضيقة، كلها عناوين فشل، لذلك اذا كانت هذه الحكومة غير قادرة على التخلص من سيطرة الأحزاب السياسية، واتخاذ قرارات جريئة لوقف نظام المحاصصة وتقاسم الصفقات والفساد، فلتذهب ولتأتي مكانها حكومة قادرة على ذلك من خلال استقلاليتها عن هذه الطبقة السياسية».

وفي موضوع قانون العفو العام أشار الى أن الجماعة الاسلامية تقارب هذا الموضوع من باب العدالة وليس من باب الطائفية والتوازن الطائفي، وقال: «إننا مقتنعون قناعة تامة ان ملف الموقوفين الإسلاميين، الجزء الأكبر منه مصنوع أمنيا لتشكيل ملف تفاوض مع الأميركي بالدرجة الاولى، لتأمين مصالح ذاتية لبعض القوى السياسية هنا أو هناك، لذلك هناك مظلومية حقيقية على مستوى هذا الملف، لأن هناك عددا كبيرا من هؤلاء الشباب لم تتم محاكمته حتى الآن، رغم مرور سنوات طويلة على توقيفه، وربما هذه السنوات ستكون اكبر من مدة الحكم اذا صدر، فكل هذه العناصر تدعونا الى التعامل منع هذا الملف من منطلق العدالة والدفاع عن مظلومية حقيقية عند هؤلاء الناس، نحن كجماعة إسلامية بالاصل ليست لدينا مطالبة بقانون عفو عام، الأصل كان لدينا إحقاق الحق بمعنى التعجيل بالمحاكمات العادلة، والحد من صلاحية المحكمة العسكرية على المدنيين، لا الادعاء بتهمة الارهاب ثابتة في كل الملفات، حتى ولو بناء على صورة على هاتف أو بناء على اتصال هاتفي، وعندما وصلنا الى طريق مسدود في الوصول الى للعدالة القضائية، قبلنا الدخول في مناقشة قانون العفو العام على ان يكون مطلبا شاملا لا استنسابيا، يسهل أمور ناس لجأوا للعدو الإسرائيلي وأقاموا في أحضانه لسنوات طويلة، بينما يراد التشفي من شباب لبنان حتى نصنع منه قنابل موقوتة».

مصرف لبنان المركزي: منصة إلكترونية لعمليات الصيرفة في 23 يونيو

محتجون خلال تظاهرة أمام السراي الحكومي رفضا لارتفاع سعر صرف الدولار (محمود الطويل)

بيروت ـ وكالات: أعلن مصرف لبنان المركزي عن بدء العمل بالمنصة الإلكترونية لتداول الدولار الأميركي والعملات الأجنبية في كل مؤسسات الصرافة بجميع أنحاء البلاد، اعتبارا من 23 يونيو الجاري.

وتستهدف المنصة الإلكترونية المستحدثة ـ بحسب مصرف لبنان المركزي ـ تنظيم عمليات التداول بالدولار الأميركي التي تقوم بها مؤسسات الصرافة في لبنان، حماية لاستقرار سعر صرف الليرة اللبنانية. وألزم مصرف لبنان المركزي جميع مؤسسات الصرافة، بالاشتراك في المنصة الإلكترونية والتي تستخدم تطبيقا إلكترونيا ولوحات إعلانية إلكترونية سيقوم المصرف المركزي بتسليمها إلى شركات الصرافة.

وتضمن القرار عدم إجراء أي عملية شراء أو بيع للدولار الأميركي أو أي عمل أخرى خارج مؤسسة الصرافة، وأن يجري من خلال التطبيق الإلكتروني تحديد وإدخال السعر اليومي المعتمد للتداول بالدولار الأميركي، وذلك قبل الساعة الـ 9 صباحا من كل يوم عمل، وأنه يمكن تعديل هذا السعر خلال اليوم الواحد.

وذكر المصرف المركزي أن أي عملية شراء أو بيع للدولار، سيتم إدخال كل المعلومات المتعلقة بها من خلال التطبيق المخصص للمنصة الإلكترونية، والتي تتضمن تاريخ وقيمة العملية وتعريف العميل وفئته واسمه ورقم هاتفه وصورة عن مستند مثبت لهويته، على أن يمتنع إجراء أي عملية شراء أو بيع للدولار دون إدخالها على التطبيق.

كما ألزم مصرف لبنان المركزي بمقتضى القرار، مؤسسات الصرافة بالتقيد بأي حد أقصى لسعر بيع الدولار مقابل الليرة اللبنانية قد يحدده المصرف المركزي، وعدم اعتماد هوامش بين سعر البيع وسعر الشراء تخرج عن المألوف.

علي مراد لـ «الأنباء»: مزيد من التحركات الشعبية قريباً

بيروت ـ اتحاد درويش

توقع الناشط السياسي في الحراك الشعبي وأستاذ القانون الدولي في جامعة بيروت العربية د.علي مراد المزيد من التحركات الشعبية في لبنان مع استمرار التصاعد في سعر الدولار المقرون بالمزيد من الأزمات المالية والمعيشية.

وأضاف د.مراد لـ «الأنباء»، ان ثورة 17 أكتوبر كانت واضحة في شعاراتها المطالبة بمكافحة الفساد ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية واسترجاع المال المنهوب وقيام دولة القانون التي تتحقق فيها العدالة الاجتماعية، مؤكدا أن الأمور بالنسبة لنا لم تصل بعد الى خواتيمها لكثير من الأسباب أولها أن الوضع الاقتصادي الصعب سيفرض نفسه مجددا في الأسابيع المقبلة.

ورأى د.مراد ان ما حصل يوم السبت الماضي هو مقصود ومخطط له، فلا شيء اسمه ان الناس تتفلت هكذا، فالتجييش الطائفي ليس بالضرورة ان يكون من هذا الطرف أو ذاك لأن مجرد حدوثه تستفيد منه كل الأطراف حتى لو لم تكن مشاركة أو متواطئة. ويشير د.مراد الى أن الشعارات المتعلقة بسلاح حزب الله التي رفعها البعض هم في الأساس ليسوا جزءا من الحراك وهم بذلك عن علم أو من دون علم قد أفادوا به حزب الله الذي يعود ويجمع بيئته من حوله التي بدأت تتفلت أو تختلف معه في بعض الأماكن.

ورأى د.مراد ان المجموعات التي شاركت أو لم تشارك في تحرك يوم السبت سيجلسون مع بعضهم البعض ويبحثون في نقاط الالتقاء ونقاط الاختلاف ذلك ان روحية المسؤولية موجودة، فهناك من يرى ان الانتخابات النيابية هي مدخل للحل ووجهة نظر ترى العكس، فالاختلاف مشروع في ظل ضبابية المشهد، فهناك من ارتأى عدم المشاركة في ظل دعوة ملتبسة وطرف آخر وجد ان المشاركة ضرورية. وقال د.مراد إن ما جرى هو محطة ستليها محطات وصعوبات، خصوصا أننا نواجه سلطة لم تستخدم كل قوتها في مواجهة الناس، فكلما شعرت أنها قد حشرت في الزاوية تشهر مخالبها وقد رأينا السبت مخلبا من مخالبها، كما أننا نواجه نظاما قائما منذ أربعين عاما ولديه الإمكانات فلا أحد يتوقع أنه في 8 أشهر بمقدورنا تفكيك منظومة طائفية مصرفية وأمنية، إذن فإن الاشتباك معها سيأخذ مداه.

وأشار الى أن الناس لديهم القدرة وان تكن غير حاسمة للتصدي للمحاولات الهادفة الى تخريب انتفاضتهم.

غوتيريس يدعو إلى جعل القوة الأممية في جنوب لبنان «أكثر مرونة وقدرة على الحركة»

الأمم المتحدة ـ أ.ف.ب: أوصى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس في تقرير نشر امس الاول تمهيدا لتجديد مجلس الأمن الدولي في أغسطس تفويض قوة حفظ السلام الأممية في جنوب لبنان (يونيفيل) بجعل هذه القوة التي تواجه انتقادات أميركية وإسرائيلية شديدة «أكثر مرونة وقدرة على الحركة».

وقال الأمين العام في تقريره إن «تكييف وضع اليونيفيل ليتناسب مع بيئتها التشغيلية والتحديات الحالية والمستقبلية يتطلب إنشاء قوة أكثر مرونة وقدرة على الحركة على وجه الخصوص».

وأضاف أن «ناقلات الجند المدرعة القياسية ليست مناسبة تماما للمناطق المزدحمة والشوارع الضيقة والتضاريس الجبلية. إنها تحتاج إلى مركبات أصغر مثل المركبات التكتيكية الخفيفة العالية الحركة». وشدد غوتيريس على أن تزويد اليونيفيل (قوة الأمم المتحدة المؤقتة العاملة في جنوب لبنان) بمعدات أخف وزنا من شأنه أن يحد من العراقيل التي تواجه تنقلات هذه القوة وتحركاتها.

ولفت الأمين العام إلى أنه من المفيد أيضا لهذه القوة، التي أنشئت في 1978 وتضم حاليا 10,155 عسكريا من أكثر من 40 دولة، أن تتمتع بـ«قدرة استطلاع محسنة، من خلال استبدال وظائف المشاة الثقيلة، التي تخدم الأنشطة اليومية، بوظائف استطلاع». واعتبر غوتيريس في تقريره أن إدخال هذه التغييرات سيعطي القوة الأممية «صورة أفضل عن الوضع»، مشيرا إلى أن هذا الأمر يمكن أن يتم من خلال زيادة عديد العسكريين الأمميين المكلفين تنفيذ مهام الاستطلاع وخفض عديد الكتائب المقاتلة المنتشرة في منطقة العمليات.

وفي توصياته، دعا الأمين العام أيضا إلى بناء أبراج مراقبة، وإلى استفادة اليونيفيل من التقنيات الحديثة، ولا سيما تقنيات جمع البيانات وتحليلها وتبادلها. ولفت غوتيريس في تقريره إلى أن عمليات المراقبة والاستطلاع التي تقوم بها اليونيفيل حاليا بواسطة كاميرات المراقبة وأجهزة الاستشعار وأنظمة المراقبة المتحكم بها عن بعد، يمكن أن يتم تعزيزها من خلال تزويد القوة الأممية بكاميرات حرارية ومناظير متطورة وطائرات من دون طيار، ولا سيما لمراقبة الخط الأزرق الذي يقوم مقام خط الحدود بين لبنان وإسرائيل.

وزير الأشغال: أتوقع عودة فتح مطار بيروت مطلع يوليو المقبل

بيروت: قال وزير الأشغال والنقل في لبنان ميشال نجار إنه سيتم في غضون يومين تحديد الموعد النهائي لإعادة فتح مطار رفيق الحريري الدولي (مطار بيروت)، مرجحا أن يكون الموعد التقريبي مطلع شهر يوليو المقبل، على أن تتخذ إجراءات وقائية لمنع انتشار وباء كورونا.

وأشار وزير الأشغال اللبناني ـ في مؤتمر صحافي عقده امس ـ إلى أن عملية فتح المطار لن تكون بصورة كاملة دفعة واحدة، حيث ستكون نسبة الاستيعاب لحركة الطيران أقل من السابق، حفاظا على السلامة والصحة العامة، وذلك على غرار بقية المطارات في العالم مع متابعة القادمين إلى لبنان.

وأكد أن المطار في لبنان يمثل أحد المرافق الأساسية الأكثر أهمية للاقتصاد، وأن اقتصاد البلاد يرتبط به بشكل كبير، لافتا إلى أن الحكومة اللبنانية مع أي تحرك أو خطوة من شأنها تحريك الدورة الاقتصادية في ظل الظروف الراهنة، مضيفا «أصبح هناك في الوقت الراهن ترابط بين الصحة والاقتصاد في ظل وباء كورونا».